Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

عقبات التحول نحو الإقتصاد المتنوع في العراق

م . د ياسمين هلال ادريس
معهد الادارة الرصافة
أ . د . هلال ادريس مجيد
جامعة الامام جعفر الصادق

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على اهم الإختلالات الهيكلية التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم اهم مستلزمات وشروط الإنتقال من اقتصاد احادي الجانب الى اقتصاد يتصف بالتنوع قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ذاتية النمو.

وقد توصل البحث الى ضرورة رفع مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تخفيض نسبة الموارد الريعية في هذا الناتج عن طريق ازالة الاختلالات الهيكلية التي تقف حائل دون رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، كما ومن الضروري اعادة النظر في الموازنة العامة للدولة بتنويع الايرادات العامة وعقلانية التصرف بالمال العام وجعل ذلك من اولويات السياسة المالية والكف عن الاعتماد على الادارة العامة لخلق فرص العمل وذلك بدعم القطاع الخاص وزيادة نسبة الاستثمار في الموازنة على حساب تخفيض بنود النفقات غير الضرورية من النفقات الجارية باعتبار ان دعم وتطوير القطاع الخاص ورفع نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة سيفضي الى خلق فرص عمل حقيقية جديدة والتقليل من حدة البطالة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد العراقي ، اقتصاد احادي الجانب ، اقتصاد متنوع .

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

Obstacles To The Transition Towards A Diversified Economy In Iraq

Dr. Yasmine Hilal Al-Hayali **yasameenhilal000@yahoo.com**
Prof. Dr. Hilal Idris Majeed **Hilal.edrees@sadiq.edu.iq**

Abstract

The research aims to identify the most important structural imbalances that impede the process of economic development, and then the most important requirements and conditions for the transition from a unilateral economy to a diversified economy capable of achieving sustainable and self-growth economic development.

The research found the need to raise the contribution of the commodity sectors to the gross domestic product, and then reduce the proportion of rentier resources in this output by removing the structural imbalances that stand in the way of raising the contribution of the non-oil economic sectors, and it is also necessary to reconsider the state's general budget by diversifying public revenues. And the rationality of disposing of public money and making this a priority of fiscal policy and refraining from relying on the public administration to create job opportunities by supporting the private sector and increasing the proportion of investment in the budget at the expense of reducing unnecessary expenditure items from current expenditures, given that supporting and developing the private sector and raising the proportion of investment expenditures in the budget It will create new real job opportunities and reduce unemployment.

Key words: Iraqi Economy, Unilateral Economy, Diversified Economy

المقدمة :

يعد التعرف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد وحجم وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة ومن ثم كيفية التصرف بها فضلاً عن هدف وأسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع الادخار ومن ثم الاستثمار، المدخل الحقيقي لأي محاولة لتصحيح مسار اي اقتصاد بما في ذلك الاقتصاد العراقي من اقتصاد رأسمالية الدولة الذي يستند الى هيمنة الموارد الريعية على الناتج المحلي الاجمالي الى اقتصاد يعتمد على التنوع وتعظيم دور القطاعات السلعية فيه ذات اهمية كبيرة نتيجة التداعيات الاقتصادية التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر بسبب عدم قدرته على مواجة الصدمات الخارجية المتمثلة بانخفاض اسعار النفط من جهة وتداعيات جائحة كرونا من جهة ثانية، ان التنوع المطلوب لا يمكن ان يحقق أهدافه الا عن

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

طريق اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ذاتية النمو عن طريق الاستخدام الامثل والعقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة وهذا يتطلب بالضرورة رؤيا اقتصادية واضحة حول طبيعة الاقتصاد القادم وما هي الشروط الواجب توافرها لتحقيق هذا الانتقال من اقتصاد رأسمالية دولة مركزي يستند الى هيمنة القطاع العام الى اقتصاد السوق الذي يستند الى اليه السوق في توزيع الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الاقتصادية في ظل هيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد.

ان محاولة الانتقال الى هذا النوع من الاقتصاد خلال السبعة عشر عاماً الماضية وفي ظل عدم وضوح الرؤيا لنوع وشروط هذا الانتقال افضى الى اعتماد نوع غريب من السياسة الليبرالية المستندة الى التحرير الاقتصادي والتجاري المنفلت التي جعلت الاقتصاد العراقي اقتصاد استهلاكياً يعتمد في ضمان توفير العرض السلعي من مختلف السلع والخدمات على الاستيراد من الخارج بعد ان وجدت القوى السياسية في ذلك الاسلوب الاقتصادي المدخل المناسب للسيطرة على قنوات الفائض الاقتصادي وتوجيهه بالشكل الذي يحقق اقصى امكانية ممكنة للهيمنة على الموارد الريعية لخلق رأسمالية طفيلية بديلة عن رأسمالية الدولة، تعمل على توسيع شبكة قنوات نهب الفائض الاقتصادي، ومن ثم بات الانفاق العام واسلوب توزيعه هو النشاط الاقتصادي الاكثر رواجا لهذا النمط الاقتصاد، الذي تمثل بهيمنة اللجان الاقتصادي للأحزاب التي تتولى ادارة الوزارات العراقية، وقد اسهم هذا التوجه ليس في خلق اليات لنهب الثروة وحسب وانما لإعادة انتاج الفئات الاجتماعية الموالية عن طريق تشكيل'طبقة تهيمن على التجارة الداخلية والخارجية والمضاربات المالية والنقدية والمقاولات وغسيل الاموال والحصول على الرشاوى والعمولات جراء عقد الصفقات لا سيما تلك المتعلقة بتكوين راس المال وبناء البنية التحتية لقطاع الكهرباء والنفط ومشاريع اعادة بناء ما دمرته حرب احتلال العراق.

مشكلة البحث: اتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً احادياً الجانب يعتمد على تصدير النفط مع تدني مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الذي افضى الى ظهور الاختلالات الهيكلية في هذا الاقتصاد مما يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ذاتية النمو.

هدف البحث: التعرف على اهم الاختلالات الهيكلية التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم التعرف على اهم مستلزمات وشروط الانتقال من اقتصاد احادي الجانب الى اقتصاد يتصف بالتنوع قادر على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ذاتية النمو.

فرضية البحث: أن أنتقال من الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الاحادي الجانب الى الاقتصاد المتنوع يستلزم ايجاد الحلول للاختلالات الهيكلية باستخدام سياسة اقتصادية كلية واضحة المعالم تسعى بشكل جاد الى تنويع القاعدة المادية للاقتصاد العراقي والعمل على رفع التشوهات الاقتصادية التي تتصف بها معظم قطاعاته الاقتصادية ورفع مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي .

منهجية البحث: يستند البحث الى المنهج الوصفي والتحليل الاقتصادي للبرهنة على فرضيته.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

المبحث الاول: التحول من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد المتنوع: يعد التعرف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد وحجم وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة وكيفية التصرف بها مسألة حيوية لتصحيح مسار الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد احادي الجانب يستند الى هيمنة الموارد الريعية الى اقتصاد يعتمد على التنوع وتعظيم دور القطاعات السلعية، وهذا الامر سيعتمد بالضرورة على مدى التصرف العقلاني وبكفاءة الاقتصادي المالية بالموارد الاقتصادية المتاحة من اجل تعظيم مستوى الرفاهية الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية للشعب وليس لصالح شريحة اجتماعية معينة، نقول ان ذلك يعد المدخل السليم لاستقراء واقع الاقتصاد وتسهل مهمة استشراف مستقبله وامكانية تنويعه.

المطلب الاول: طبيعة وسمات الاقتصاد العراقي وتسميته: بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي فإنه اتسم بمجموعة من الخصائص والسمات خلال العقود الماضية، التي وسمته بكونه اقتصاد رأسمالية الدولة أحادي الجانب، يعتمد على قطاع واحد يسهم بالنسبة العظمى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مع تخلف بقية قطاعاته الاقتصادية، الا ان البعض يفضل اطلاق تسمية الاقتصاد الريعي عليه، بسبب ارتفاع اهمية الموارد النفطية على الناتج المحلى الاجمالي، ونحن نتحفظ على هذه التسمية على الرغم من شيوعها، اذ نعتقد ان هوية النظام الاقتصادي تستند بشكل اساس على طبيعة وشكل علاقات الانتاج السائدة فيه ، التي تنعكس بالضرورة طبيعة النظام السياسي والاجتماعي القائم ومن ثم هدف النظام وشكل توزيع الثروة فيه، اذ تتكون تبعا لطبيعة تلك العلاقات مجموعة من الخصائص والسمات التي تشكل الصفات المميزة للمجتمع وطبيعة اقتصاده، والنظام السياسي السائد فيه، وعلى وفق ذلك فان طبيعة وشكل النظام يعد نتاج لشبكة من العلاقات الاقتصادية التي تتشكل اثناء عملية الانتاج وتحدد طبيعة نمط الانتاج القائم فيه، وعلى هذا الاساس لا يمكن تسمية اقتصاد ما على اساس هيمنة قطاع اقتصادي على ناتجه المحلى، فمن غير الجائز علميا ان نحدد طبيعة وهوية نظام الاقتصادي استنادا الى طبيعة النشاط الاقتصادي ومعدل مساهمة اي قطاع في الناتج المحلى الاجمالي على الرغم من تسمية الاقتصاد الاحادي الجانب، قد لا تفي بالغرض الا اننا نعتقد انها اقرب الى الواقع ، وعلى اية حال، ان تسمية الاقتصاد الريعي تدفعنا للتعرف على مفهوم الريع ومن ثم مفهومي الاقتصاد الريعي فضلا عن مفهوم الاختلالات الهيكلية قبل الخوض في طبيعة الاقتصاد العراقي والمعضلات التي يتصف بها والاجراءات التي ينبغي اتخاذها لتنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: مفهوم الريع والاقتصاد الريعي: يتصف الريع بكونه ذو جوانب متعددة نتيجة تعدد أشكال ظهوره عبر الزمن، ان جوهر الريع يستند الى كونه دخل غير ناتج عن العمل وقد تم تعريفه في النظرية الاقتصادية بكونه الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لذلك العامل، بعبارة اخرى فان الارض تستطيع ان تمنح ناتج ومن ثم دخل يرتبط بتكوينها الطبيعي وليس على اساس ما تحتويه من كلف ضمن عمليات الانتاج (النجفي 2002، ص 47) على وفق ذلك ارتبط مفهوم الريع بالملكية العقارية، وبالعودة الى المفهوم الاولي للريع استنادا الى نظرية الاقتصادية الكلاسيكية، فأن الريع يمثل الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ملكيته تحت تصرف الآخرين مقابل عائد معين عينياً كان أم نقدياً ، وقد

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

طرح الاقتصادي ريكاردو مفهوم الريع التفاضلي واعتبر أن ما تمنحه الارض من عطاء استنادا الى تفاوت خواصها الطبيعية وموقعها الجغرافي (حسن، 2011 :80)،(حسناوي ،2011 :240)، الا ان ذلك لا ينفي امكانية ان يكون مصدر الريع خارجي يعتمد على السياحة او تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج او المساعدات الخارجية.

ان مصدر الدخل في الاقتصاد الريعي، غالباً ما يكون طبيعي لا يعتمد على آليات إنتاج معقدة، واذا كان هذا المصدر يؤول الى الدولة فان ذلك قد يجعل الدولة فوق الطبقات بل وتعمل على انتاج واعادة انتاج التشكيلات الاجتماعية السائدة في المجتمع من خلال توزيع ايرادات هذا المصدر، وبذلك فهو يختلف عن الانظمة الاجتماعية التي تعتمد الانتاج ومن ثم على طبيعة علاقات الانتاج السائدة فيها، التي تتشكل اثناء عملية الإنتاج، التي تعد القاعدة المادية لنمط الانتاج القائم فيها. اما بالنسبة للاقتصاد الريعي فقد كثر الجدل حول معناه وتأثيره على بنيه الدولة التي تعتمد عليه كمصدر أساس في دخلها القومي، ومن ثم تحتكر موارده وتتصرف بها من خلال عملها التوزيعي، واستنادا الى ذلك تتحدد طبيعة العلاقة بينها وبين المواطنين من جهة والتشكيلات الاجتماعية من جهة ثانية، وان هذه العلاقة تحكمها بالضرورة شكل واسلوب ونهج توزيع تلك الموارد عن طريق انفاقها العام. وقد تم اشتقاق مفهوم الدولة الريعية استنادا الى مفهوم الاقتصاد الريعي، الذي يطلق على الدولة التي تعيش في تبعية للدخول الناتجة من صادرات الموارد الطبيعية كالبترول، والدولة الريعية اذن تعتمد علي دخل لا يتم كسبه عن طريق الانتاج والعمل ،ومن خلال ما تقدم تتحدد صفات هذا النوع من الاقتصاد على النحو الاتي:

1. ينبغي ان يمثل الريع النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي في هذا الاقتصاد وبشكل مستمر او دائمي وان لا ينشأ عن طريق العمل او الانتاج .
2. ينبغي أن يكون منشِأ الريع خارجياً بالنسبة إلى الاقتصاد إذ أن الريع الداخلي يعد مجرد تحويل لمدفوعات داخلية.
3. بما ان الريع يؤول الى الدولة وان توليده يتم من قبل أقلية من السكان، ولا تشترك الأكثرية منهم الا في الحصول على موارده، عن طريق اسلوب توزيع هذه الموارد من قبل الدولة ، مما يفضي الى جعل تلك الدولة فوق التشكيلات الاجتماعية السائدة في المجتمع ولا تخضع على الاغلب للرقابة ومسائلة. وضمن هذا الوصف تكون الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي بشكل مستمر أو النسبة الاعظم منه إلى فئة صغيرة أو محددة من السكان تعيد توزيعه على غالبيه السكان ، **ويرى** محمود عبد الفضيل ان الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهرياً بالإنفاق من دولة ريعية إذ تصبح الدولة وسيطاً بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الأنفاق العام (عبدالفضيل،1989 :314).

ولما كانت ظاهرة الريع كما هو واضح ليست قاصرة على اقتصاد بعينه ففي كل اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من بلد لآخر مما يعني بالضرورة ان صفة الدولة الريعية قد لا تكون ملازمة بالضرورة للدولة طوال حياتها وانما في ضوء مقدار ما

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

تسهم به العوائد الريعية الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي، وعلى وفق ما تقدم فان هذه الصفة يمكن ان تظهر في اي نمط انتاجي وبصرف النظر عن طبيعة علاقات الانتاج السائدة فيه وعلى هذا الاساس من غير الممكن الموافقة على ان تحدد طبيعة الدولة وعلاقات الانتاج السائدة فيه والتشكيلة الاجتماعية المهيمنة على سلطتها استنادا لهذه الصفة، وهذا يعني بالضرورة ان هذه الصفة يمكن ان تطلق على اقتصاد رأسمالي او اشتراكي وهي صفة مؤقتة تزول بزوال ارتفاع نسبة مساهمة الريع في الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى العموم فأن طبيعة النظام الاقتصادي تحدده مجموعة من العوامل الاجتماعية والحقوقية والقانونية التي تحكم الحياة الاقتصادية التي هي انعكاس لعلاقات الإنتاج السائدة فيه التي تحدد بدورها البناء الفوقي للمجتمع بما في ذلك ايديولوجيته وآليات وطبيعة التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة فيه ومن ثم كيفية توزيعها داخل المجتمع ومدى نجاح تلك الآليات في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، إن تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتخلفة التي لم يحسم طبيعة نظامها الاقتصادي يقتضي بالضرورة تهيئة البيئة التي يمكن ان تعكس هيمنة نمط انتاجي محدد على نظامها الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي ان يقضي الى التطور الاقتصادي وازالة صفة التخلف التي يتصف بها وذلك عن طريق التصرف العقلاني بالموارد الاقتصادية والفائض الاقتصادي للمجتمع وتوجيهه نحو توافر الحد الأدنى من البيئة الاقتصادية والقاعدة المادية لخلق اقتصاد ذاتي النمو قادر على تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مفهوم الاختلالات الهيكلية: غالبا ما نصف الاقتصاد العراقي بكونه يعاني من العديد من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية لذا وقبل التعرف على تلك الاختلالات ينبغي التعرف على معنى هذه الصفة: الهيكل مجموع النسب والخصائص والعلاقات التي تتصف بها ظاهرة ما (عبد الفضيل 1981: 2) اما الهيكل الاقتصادي فتعرف بانها نسق من العلاقات الاقتصادية لها قوانينها الخاصة التي تتسم بالترابط الداخلي ومن ثم فان الاختلال في العلاقات التي تحكم التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي تسمى اختلالات هيكلية اقتصادية (زكي 1997 :1) ويرى جنري ان البلدان النامية تتشابه في بعض الصفات الاقتصادية وتجمعها سمة اساسية مشتركة تتمثل في اختلال هياكلها الاقتصادية الناجمة عن التفاعل بين مواردها البشرية والمادية غير المتكافئة (chenery:1975:108) فالاختلالات الهيكلية الاقتصادية هي المضاد لحالة التوازن العام التي يمكن ان يتصف بها اقتصاد ما، نتيجة الاستقرار في علاقة التناسب التي تحكم المتغيرات الاقتصادية التي تقضي بالضرورة الى تحقيق او تعجيل عملية التنمية الاقتصادية، وعلى وفق طبيعة نمط الانتاج القائم، وطبيعة العلاقات الانتاجية القائمة فيه والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية التي تفرضها العلاقات الاقتصادية القائمة في ذلك النظام، والاختلالات يمكن ان تصيب الاقتصاد بمجملة ويمكن ان تصيب قطاع اقتصادي محدد. وينجم الاختلال الاقتصادي عن طبيعة التفاعل بين الموارد البشرية والمادية غير المتكافئة ينتج عنه اختلال في هيكل الانتاج او هيكل الصادرات او هيكل اي قطاع اقتصادي.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

وتعد الاختلالات مترابطة ومتعددة ولها تأثيراً متبادلاً منها ناتج عن الموروث الاجتماعي والاقتصادي السابق والاخر حديث النشوء ناتج عن القصور في السياسات الاقتصادية وتدني مستوى التنمية المعاصرة (زكي ،1985 : 158). يمكن ملاحظة اختلال الهيكل الاقتصادي في اي بلد عندما نلاحظ ارتفاع مساهمة انشطة او قطاعات اقتصادية معينة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي هذا على صعيد الاقتصاد الوطني ككل، ولكن يمكن ان تظهر تلك الاختلالات في اي قطاع اقتصادي فعلى سبيل المثال يعد تركز الجزء الاكبر من العمالة الوطنية في قطاع معين في حين لا تستوعب القطاعات الاقتصادية الاخرى سوى نسبة ضئيلة من العمالة اختلالاً اقتصاديا او ارتفاع الاهمية النسبية للأيدي العاملة لأي قطاع الى اجمالي الايادي العاملة. يمكن ان نحصل على اختلال الهيكلي في الاقتصاد (زكي 1985 156) وان تحقق نسبة سالبة في الفرق بين الصادرات والاستيرادات يؤشر اختلالا هيكليا في الميزان التجاري، ويرى رمزي زكي ان المقصود بالتغيرات الهيكلية هو تغيير الاهمية النسبية او التوزيع النسبي للبنود التي يتكون منها هيكل متغير معين (زكي 1985 156)، ويعتقد فرانسو بيروان ان الهيكل الاقتصادي هو مجموع النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية (المحجوب 1966 122)، ان تحقيق عجز في ميزان المدفوعات يوشر هو الاخر اختلال هيكلي نقدي، ويرى الاقتصادي سيمون كوزنتس انه يمكن التعرف على الاختلال من خلال احتساب الفرق بين الاهمية النسبية لكل قطاع الى الناتج المحلي وكذلك الاهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع الى اجمالي الايدي العاملة (النجفي ،2002 : 47).

المبحث الثاني: تحليل طبيعة الوضع الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 :

إن المعضلة الاقتصادية في العراق تكمن في فشل الأنظمة السياسية التي حكمت العراق على توفير الظروف الملائمة لتنويع الاقتصاد وازالة صفة الاقتصاد المتخلف، الذي يسود في ريفه على الاغلب نمط انتاج ما قبل الرأسمالي، مع وجود قطاع عام يعبر عن رأسمالية الدولة يتعايش مع انماط انتاج متعددة في باقي اقتصاده، ويعتمد اقتصاده بشكل اساسي على مورد طبيعي قابل للنضوب (القطاع النفطي) الذي يسهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 63.7% على الاقل وبأكثر من 88% من ايرادات الموازنة العامة للدولة (البنك المركزي : التقرير السنوي 2018) وشكلت الايرادات النفطية 89% من ايرادات الموازنة لعام2019 (قانون الموازنة رقم 1 لسنة 2019 : 5) في حين بلغت هذه النسبة عام 2004 حوالي 98% (عماد العاني 2011 : 8) مع تدني نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يقضي الى عدم تناسب مكونات وعناصر الهيكل الاقتصادي واختلال العلاقات التناسبية للمتغيرات الاقتصادية التي تحكم الاقتصاد الوطني (خليل 1989 22) وعلى الرغم من الاهمية الاقتصادية الحاسمة للقطاع النفطي الا ان القرارات الاقتصادية فيه تحكمها عوامل خارجية بعيدة عن قدرة الدولة على التحكم بها، فضلا عن ضعف علاقته بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني عدا ما يحققه من موارد مالية من العملة الاجنبية الصعبة التي يتم تسليمها الى البنك المركزي ليتم تنقيدها بعملة وطنية تبعا لحاجة الدولة، التي تقررها عوامل سياسية واجتماعية اخرى لتحدد طبيعة الموازنة العامة للدولة وملامح الانفاق العام ومن ثم طبيعة المسار القادم للاقتصاد الوطني.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

من ذلك يتضح ان الاقتصاد العراقي كان وما زال رهيناً الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، التي طالما عصفت بحالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مما افقده القدرة على التحكم بمسار عملية التنمية واضفاء صفة الاستدامة فيها.

ان الاعتماد على القطاع النفطي وعدم توافر اي روابط امامية و خلفية بينه وبين باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، سوى تمويل الاقتصاد بالإيرادات المالية، افضى الى عدم القدرة على تنويع الاقتصاد وخلق فرص لسيادة الانشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الانتاجية القادرة على رفع مساهمة القطاعات السلعية بالناتج المحلى الاجمالي وخلق تنمية اقتصادية مستدامة تسهم في تنويع مصادر الايرادات العامة وتقليل اهمية هذه الموارد النفطية ما دامت هذه الموارد قابلة للنضوب وغير متجددة هذا من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي العمل على الاستخدام العقلاني لتلك الموارد في تطوير باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تفيض تلك الموارد عن قدرة الاقتصاد في استيعابها مما ينبغي وضعها في صناديق سيادية للجوء اليها وقت الحاجة بعيدا عن الاسراف والتصرف غير العقلاني الناتج عن اعتماد ميزانيات طموحة تتصف بارتفاع النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية وتضمينها نفقات غير ضرورية بما في ذلك منح امتيازات اضافية لشرائح محددة من الدرجات العليا من الموظفين (وزراء، وكلاء الوزارات، اعضاء البرلمان، المدراء العامين، المستشارين، موظفى الرئاسات الثلاث) فعلى سبيل المثال ارتفعت النفقات الحكومية الجارية من 7362300 مليون دينار عام 2003 الى 61099829)مليون دينار عام 2008 (وزارة المالية 2010 ملحق 4) فضلا عن استخدام الادارة العامة كوسيلة لخلق فرص عمل للعاطلين الشكل الذي ضخم من البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، فضلا عن اتساع الفئات ذات الركوب المجاني التى تنتفع من خدمات الدولة دون ان تسهم في تمويلها مع اهمال تطوير ايرادات الدولة بما في ذلك ايرادات الضرائب في ارتفاع النفقات الجارية على حساب تخفيض النفقات الاستثمارية وهذا يفضي بالضرورة الى حدوث اختلالا هيكليا في ميزانية الدولة وعلى الرغم من قلة النفقات الاستثمارية في ميزانية الدولة الا ان معظم تلك النفقات تتجه نحو استثمارات غير انتاجية واغلبها وهمية بسبب الفساد المالي، ومما زاد من تعميق المشكلة طبيعة السياسات الاقتصادية التى طُبقت بعد عام2003، التى استهدفت بشكل متعمد تعميق التبعية الاقتصادية في ظل نظام اقتصادي رأسمالي واستهلاكي تابع مع استمرار اعتماده على واردات النفط، مع ايقاف متعمد لطاقات الاقتصاد الانتاجية تم التوجه نحو الاستيراد لتغطية الطلب المحلي من مختلف السلع والخدمات، وبالاعتماد على الحرية الاقتصادية المنفلتة بات الاقتصاد العراقي مفتوحاً على مصراعيه امام السلع الاجنبية في ظل تعريضه الى منافسة ناتجة عن اعتماد البلدان المصدرة للسلع سياسة الاغراق الاقتصادي، افضت هذه السياسات الى تدمير القطاعات السلعية والانخفاض الحاد لقطاع الطاقة وتناقص واهمال قطاع الخدمات مما اسهم في تعميق الاختلالات الاقتصادية الهيكلية بمختلف أنواعها مع انسحاب شبة كامل للدور الاقتصادي للدولة، دون امكانية تعويض هذا الدور من قبل القطاع الخاص العراقي، اي دون أن يتوافر نشاط اقتصادي انتاجي للقطاع خاص قادر على تعويض الدور الاقتصادي للدولة في قيادة الاقتصاد الوطني نحو توجهات تنموية عقلاني تعمل على خلق اقتصاد متنوع ومتمحور ذاتيا

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

ومتحرر من هيمنة الموارد الريعية بالشكل الذي يمكنه من ازالة التشوهات التي اتسم بها الاقتصاد خلال العقود الماضية، الا ان السياسات الاقتصادية التي استندت الى الليبرالية الاقتصادية اسهمت في تدفق المال العام لصالح انتاج واعادة انتاج تشكيلات اجتماعية واقتصادية هدفها الاساسي الاستحواذ على موارد الدولة والفائض الاقتصادي وتحويله نحو الخارج عن طريق ما يسمى بنافذة بيع العملة التي يتم من خلالها تهريب العملة الصعبة الى الخارج لصالح الرأسمالية الطفيلية التي نشأت بعد عام 2003 (تحصل على دخلها عن طريق تسريب الفائض الاقتصادي وليس من عملية الانتاج) مما ادى إلى تأكل احتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية نتيجة الاعتماد على الاساس النقدي في تمويل تلك المزادات ،ومما زاد في ترسيخ هذه السياسة انتشار وتوسع الفساد الاداري والمالي وارتهان القطاع النفطي العراقي من جديد لصالح شركات النفط الاحتكارية العالمية عن طريق ما سمي بعقود التراخيص، على الرغم من كون هذا القطاع هو القطاع الوحيد المولد للعملة الاجنبية الصعبة ولإمكانية تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ومن الطبيعي أن ينتج عن هذه السياسات ايقاف واهمال اي جهود تنموية لإعادة تشكيل الخارطة الجينية للاقتصاد العراقي، الذي ينبغي ان يستند الى التنوع الاقتصادي عن طريق استثمار موارده في القطاعات الانتاجية من الاقتصاد الوطني، المتمثلة بالزراعة والصناعة والبناء والتشييد والنقل بالشكل الذي يؤدي الى النمو الذاتي المستدام.

ان محاولة تسريع الانتقال وبشكل غير مدروس الى اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي والمالي، وخصخصة الجزء الاكبر من القطاع العام والانفتاح على الأسواق العالمية، وبدون اي ضوابط تحمي المنتوج الوطني، وفي ظل نزعة استهلاكية مفرطة، لا يمكن الا ان يعزز تدهور القطاعات السلعية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ووقف اي نمو اقتصادي.

ان تطور او ضعف النمو الاقتصادي ومن ثم وارتفاع حدة البطالة او تلاشيها هي بالضرورة انعكاس لطبيعة الاقتصاد ونتيجة حتمية لطبيعة العلاقات التي تحكم المتغيرات الاقتصادية ومدى التفاعل والانسجام والترابط بينها، وعلى وفق ذلك يمكن القول ان ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع حدة البطالة في الاقتصاد العراقي تصبح مؤكدة او شبة مؤكدة ، في ظل النظام الاقتصادي العراقي الحالي الذي يتسم بتبعيته وريعيته، تبعا لمنطق علاقات الانتاج السائدة فيها ومن ثم طبيعة السلطة الحاكمة، مما يجعلنا نعتقد بوجود علاقة عكسية على الاغلب بين طبيعة اقتصاد رأسمالية الدولة الريعية الاستهلاكية وبين امكانية تطوير القاعدة المادية للاقتصاد ومن ثم خلق اقتصاد وطني ذاتي النمو. ان ارتباط هذا النوع من الاقتصاد بالسوق العالمي، يجعله عرضة للازمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية على موارده الريعية وهذا يقضي بالضرورة الى عدم قدرة الدولة الا بالتكيف مع ما تفرضه السوق العالمية من اسعار وهذا يجعله غير قادر على مواجهة الصدمات الخارجية، ان هكذا اقتصاد ينتعش اذا ما ارتفعت اسعار النفط ومن ثم في ضوء الأثر ألتساقطي لارتفاع لتلك الموارد على قطاعات الاقتصاد المختلفة، اما اذا انخفضت الاسعار فان ذلك يفضي الى ركود الانشطة الاقتصادية لا سيما الانتاجية منها ومن ثم تراجع الانتاج الوطني من مختلف السلع والخدمات والتوجه نحو الاستيراد، وهذا يزيد من عجز الموازنة

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

وقدرة الدولة على تسديد الاجور والرواتب الا من خلال الاقتراض الداخلي او الخارجي او الاعتماد على جزء من العملات الاجنبية المتاحة في القاعدة النقدية لدى البنك المركزي.

ان الاستحواذ على مصادر الريع يعد المولد الاساسي لإنتاج واعادة انتاج التشكيلات الاجتماعية، فالأسلوب التوزيعي الذي اتبعته السلطة عن طريق الانفاق العام هو الذي يمنح الامتيازات، عن طريق اقامة شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والمالية مع قنوات الانفاق العام للدولة، بالشكل الذي يفضي الى الهيمنة على الفائض الاقتصادي، وعلى وفق ذلك تعد قنوات الانفاق العام والمالية العامة الآلية الاساسية لنهب الفائض الاقتصادي عن طريق ما سمي باللجان الاقتصادية للأحزاب المتواجدة في جميع الوزارات ومرافق الدولة المختلفة، التي يجب ان تمر جميع مشتريات الدولة والعقود التجارية والعمليات الانشائية لإعادة اعمار القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية من خلالها، ناهيك عن اعتماد عقود الباطن او من خلال الرشاوى التي يستلمونها لقاء الموافقة على العقود والمقاولات الى اطراف اخرى، واحتكار بيع المناقصات بكافة اشكالها والهيمنة على سوق السلع المستوردة ومشتريات ادامة البطاقة التموينية، وعقود وزارة التجارة والكهرباء، فضلا عن سيطرتها على الانشطة الاقتصادية المتعلقة بتكوين راس المال واعادة الاعمار (كوثر عباس2005: 1)، وللتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي في الناتج عن التهميش، فهي تحاول ايجاد فرص عمل للعاطلين بزجهم في جهازها الاداري، حتى وان ادى ذلك الى ارتفاع حدة البطالة المقنعة واثقال كاهل الموازنة بأنفاق يتصف بعدم المرونة، لا سيما اذا انخفضت اسعار النفط او الكميات المصدرة منه، ان هذا الاسلوب لتوزيع الدخل اقضى الى تهميش شرائح واسعة من السكان، وزاد من فقرهم وهذا اقضى بالضرورة الى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية في البلاد.

من ذلك يتبين انه لم تكن هناك رؤيا لطبيعة العملية السياسية التي ينبغي ان تتشكل في العراق ولا رؤيا اقتصادية واضحة حول طبيعة الاقتصاد العراقي وانما مجرد افكار حول ضرورة الانتقال الى اقتصاد السوق وقيام اقتصاد استهلاكي في العراق يعتمد على التجارة الخارجية في توفير السلع والخدمات وتحويل الاستثمارات الى قطاع الخدمات والعقارات دون الحاجة الى اقتصاد انتاجي وقطاع عام يمتلك اي نوع من الصناعة او الانتاج، وقد افضت هذه السياسة وما رافقها من انفتاح اقتصادي منفلت وسياسة خصخصة الجزء الاكبر من الصناعات الى تدمير القاعدة المادية للاقتصاد العراقي بتدمير القطاعات السلعية فيه اذ لم تتجاوز مساهمة الزراعة 2% والصناعة 4% من الدخل القومي، وعلى وفق ذلك اصبحت الايرادات الريعية اساس النشاط الاقتصادي العراقي وباتت المالية العامة كما اسلفنا الوسيلة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح فئة صغيرة من السياسيين ورجال الاعمال الداعمين لهم، هيمنت على الاقتصاد العراقي بأكمله واخذت تعارض اي نوع من الاصلاح الاقتصادي الذي يمكن ان يصطدم مع مصالحها الاقتصادية.

المبحث الثالث : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: يتصف الاقتصاد العراقي بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي نتيجة اعتماد صادراته على تصدير النفط الذي يشكل اكثر من (99.9%) (لاحظ جدول 2 الذي يمثل الهيكل السلعي للميزان التجاري العراقي) من اجمالي الصادرات مما يجعل هذا الاقتصاد يتأثر بشكل كبير بتقلبات

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

المتغيرات الفاعلة بالسوق العالمية لا سيما النفطية منها التي تنعكس سلبا او ايجابا على كل من ميزان المدفوعات عبر الفائض أو العجز في الميزان التجاري وعلى الناتج المحلي الاجمالي عبر الانفاق العام الناتج عن تنقيد عوائد النفط في ظل ضعف مكونات الناتج المحلي الاجمالي لا سيما القطاعات السلعية منه (باستبعاد واردات النفط)، اذ لم تشكل القطاعات السلعية سوى 11.8% من الناتج المحلي الاجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء 2019 12) ان هذه الطبيعة للاقتصاد العراقي يجعل امكانية تحقيق حجم وتوزيع امثل وكفوء للموارد الاقتصادية يتكيف مع قدرة الايرادات العامة على تغطية الانفاق العام في ظل تدني باقي الايرادات العامة اذ لم تبلغ نسبة الضرائب الى الدخل القومي اكثر من 6% منذ عام 1990 ولحد الان (الهيئة العامة للضرائب ملحق 4 ولسنوات مختلفة) هذا من جهة ومن جهة ثانية طبيعة توجه السياسة الاقتصادية للدولة وتصرفها بتلك الايرادات.

ان هذه السمات التي يتصف بها الاقتصاد العراقي انعكست او افضت الى تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بالشكل الذي يجعل هناك حلقة مفرغة من الاختلالات الهيكلية.

على وفق ما تقدم يصبح من الضروري اعتماد سياسة اقتصادية قادرة ان تعالج المشاكل والمعضلات المذكورة سابقا، فضلا عن ازالة جملة المعوقات والاختلالات الهيكلية التي تحكم الاقتصاد الوطني وعلى هذا الاساس بات من الضروري التعرف على اهم هذه الاختلالات في محاولة لكسر هذه الحلقة المفرغة في اكثر من موقع.

اولا : التعرف على اهم الاختلالات في الاقتصاد العراقي :

1- اختلالات في الناتج المحلي الاجمالي شهدت الانشطة الاقتصادية وعمليات الانتاج وطاقاته متوقفة او شبة متوقفة، في كلا القطاعين العام والخاص لا سيما تلك الانشطة الموجهة نحو التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال وعلى وفق الارقام المتاحة لم يزد مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي عن 5% للقطاع الزراعي و2.3% للقطاع الصناعي عام 2009 (الجهاز المركزي للإحصاء 2010 12) بل وقد انخفضت النسبتان في عام 2019 لتصبح نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز 2.8 % ونسبة مساهمة الصناعة لا تزيد عن 1% ونسبة مساهمة قطاع التشييد والبناء 3.3% (لا حظ الجدول 1 الاتي)، وهذا يدلل على توقف او تراجع الانتاج الوطني بكافة فروعة لا سيما القطاعات السلعية منه وهذا يمثل احد اهم الاختلالات التي يتصف بها الاقتصاد العراقي بارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي مع تدني نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى، وهذا افضى الى نتيجتين، الاولى منهما هي انعكاس هذه الطبيعة للاقتصاد باتجاه خلق اختلالات اخرى في العديد من القطاعات الاقتصادية التي سنطرحها لاحقا، والنتيجة الثانية التوجه نحو القطاع الخارجي لتغطية الطلب المحلي من مختلف السلع والخدمات عن طريق الاستيراد مما يقضي الى خلق عجز في الميزان التجاري في ظل تدني الايرادات النفطية، ويمكن توضيح هذا النوع من الاختلال اي ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي وتدني نسبة مساهمة القطاعات السلعية والانتاجية بالجدول رقم (1) الاتي:

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

جدول (1) يبين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية بالناتج المحلي الاجمالي الجدول بالاسعار الثابتة وبملايين الدنانير

القطاع	القيمة المضافة2018	القيمةالمضافة 2019	المساهمة2019 %
والصيد والغابات الزراعة	4358.6	6048.4	2.8
التعدين	128159.5	132964.7	62.3
الانواع الاخرى من التعدين	274.1	264.4	0.1
التحويلية الصناعة	1957.7	2059.9	1
الكهرباء والماء	1973.8	2410	1.1
البناء والتشييد	7216.8	7033.5	3.3
النقل والاتصالات والخزن تجارة الجملة والمفرد والفندقة	16933.8	17496.5	8.2
تجارة الجملة والمفرد والفندقة	13958.9	14977.8	7
المال والتامين وخدمات العقار	10686.9	10940.2	5.1
البنوك والتامين	2715.8	2729.5	1.3
ملكية دور السكن	7971.1	8210.6	3.8
خدمات التنمية الاجتماعية	19259.8	19597.5	9.2
الحكومة العامة	14880.8	15170.5	7.1
الخدمات الشخصية	4379	4427	2.1
الناتج المحلي الاجمالي	202776.3	211789.8	

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة للسنوات 2018-2019

يتضح من الجدول ان قطاع التعدين (الذي يشكل انتاج النفط الجزء الاعظم منه) يشكل اكثر من 62% من الناتج المحلي الاجمالي وعلى الرغم من ذلك نلاحظ تدني نسبة العمالة في هذا القطاع التي لم تتجاوز 006 % من اجمالي العمالة في الاقتصاد العراقي لعام 2009 و 0.012% لعام 2010 (وزارة التخطيط، 2014) في حين لم تشكل القطاعات السلعية (زراعة وصناعة) سوى 3.8% من الناتج المحلي واذا اضفنا لهما قطاع البناء والتشييد لتصبح نسبة هذه القطاعات الثلاث 7.1% من الناتج المحلي الاجمالي، ومن المعلوم ان هذه القطاعات الثلاث هي القطاعات الاكثر قدرة على خلق فرص عمل حقيقية في الاقتصاد، واذا اخذنا بنظر الاعتبار انخفاض نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة التي لم تشكل سوى اقل من 22% لتبين لنا مدى ضعف امكانية خلق فرص عمل حقيقية في الاقتصاد العراقي. ان ارتفاع نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي مع انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى سيجد انعكاسه السلبي على عدم الاستقرار الاقتصادي في السوق العراقية حيث ان قطاع التعدين هو الذي يخلق الموارد المالية للدولة عن طريق تنقيد عوائد النفط ومن ثم تزويد الميزانية العامة بالموارد المالية التي يتم من خلال الانفاق العام توجيه النسبة الكبرى منه الى طلب فعال في السوق لا سيما عن طريق الانفاق الجاري منه، وبسبب توقف الطاقات الانتاجية للاقتصاد فان هذا الطلب لا يجد ما يناسبه من عرض وطني لذا يتم اللجوء الى الاستيراد لسد العجز الحاصل في العرض، وهذا يفضي حتما الى حصول العجز في الميزان التجاري العراقي في حالة عدم قدرة الصادرات على سد هذا العجز او مواكبة الطلب. ويرافق هذا النوع من الاختلالات الهيكلية التي تتصف بها القطاعات السلعية كالزراعة والصناعة، فهنالك العديد من الاختلالات التي يتصف بها القطاع الزراعي التي ينبغي اخذها بنظر الاعتبار لتطوير هذا القطاع كمشكلة ملوحة التربة وانخفاض خصوبتها، نتيجة استخدام اسلوب الزراعة المتخلف الذي يستخدمه الفلاح العراقي والمتمثل بالنير ونير اي تقسيم الارض الى قسمين يزرع القسم الاول ويترك القسم الثاني للزراع في

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

الموسم اللاحق وهذا يؤدي الى ملوحة القسم الذي يترك بدون زراعة، ومما يساعد في ارتفاع ملوحة التربة ارتفاع منسوب المياه الجوفية وسطوع الشمس يجعل تسرب الملوحة الى الارض من تلك المياه، والاختلال الاخر يتمثل بمحدودية الموارد المائية وشحتها والناتجة عن تخفيض حصة العراق من رافدي دجلة والفرات بسبب سياسة تركيا في بناء السدود من جهة وتحويل مجرى الانهار التي مصدرها ايران من جهة ثانية، وعدم استخدام سياسة اروائية سليمة تعمل على تلافي هدر المياه الناتج عن اساليب الري المتخلفة ومما يزيد من هذه المشكلة عدم تبطين قنوات الري مما يفضي الى الهدر والضياع لنسبة مهمة من المياه نتيجة التبخر لا سيما نتيجة اشعة الشمس صيفا وفي اغلب ايام الشتاء، والاختلالات الاخرى تتمثل في عدم توافر قنوات الري والبزل الحديثة والمبطنة وانخفاض انتاجية الارض والفلاح في ان واحد بسبب استخدام اساليب الزراعة القديمة وعدم توافر المكائن والمعدات الزراعية بكميات مناسبة فضلا عن الافتقار الى الاسمدة الكيمياوية وضعف الزراعة المغطاة والاعتماد على زراعة المحاصيل التقليدية، والاختلال الاخر يتمثل بضعف وانخفاض نسبة وحجم المساعدات المقدمة من قبل الدولة لهذا القطاع كالقروض الزراعية والخدمات الاخرى التي يحتاجها هذا القطاع كالخدمات التسويقية وبخاصة النقل والخزن والإرشاد الزراعي، وتوفير المبيدات والأسمدة الكيميائية والبذور المحسنة بأسعار مناسبة ومدعومة من قبل الدول، وعدم توافر سياسة لحماية الانتاج الوطني ووقف سياسة الاستيراد الحالية التي ادت الى إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الزراعية المستوردة.

اما بالنسبة للقطاع الصناعي فان عدم اعتماد سياسة صناعيه تستهدف دعم الصناعات التي تتصف بقدرتها التنافسية خاصةً الصناعات التراثية والحرفية، وضعف التمويل اللازم لهذا القطاع وتعدد الإجراءات الحكومية التى تتسم بالروتينية والتعقيد في هذا المجال مع ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية لمنشآت القطاع الصناعي الخاص نتيجة عدم توفير الطاقة الكهربائية والوقود المقدم لهذا القطاع فضلا عن عدم توافر المواد الاولية في داخل البلد لمعظم الصناعات القائمة وهذا يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج فضلا عن ذلك عدم وجود صناعة وسائل الانتاج والاعتماد على الصناعات الخفيفة مع استيراد وسائل الانتاج من الخارج الذي يعزز بدوره ارتفاع تكاليف الانتاج، وتوقف تشغيل مصانع القطاع العام التى اهملت خلال المرحلة السابقة لا سيما الصناعات البتروكيمياوية والحديد والصلب، كل ذلك يعد اختلالات هيكلية تقف حائل دون امكانية تطوير هذا القطاع.

2- الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات: تمثل الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات بالعجز في الميزان التجاري من جهة وبتشوه هيكل الصادرات منة جهة ثانية وبتشوه التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والاستيرادات من جهة ثالثة فضلا عن الانكشاف الاقتصادي المتمثل في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي.

بدأ العجز في الميزان التجاري العراقي منذ عام 1980 بعد توقف صادرات النفط العراقي بسبب حرب الخليج الاولى واستمر ذلك حتى عام 2003 ثم ظهر العجز من جديد عام 2013 حيث انخفضت نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت نسبته بحدود 1.3% عام 2013 ثم ليصبح سالب (- 2.8%) في عام 2014 ثم وصل الى - 8,6 % عام 2015 ويعود

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

سبب ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات حيث انخفض اجمالي قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الاستيرادات العراقية الى 98095.4 مليار دينار عام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء ،2015) والى 86360 مليار دينار عام 2018 ثم الى 81585 مليار دينار عام 2019، ولم تتجاوز الصادرات 58138 مليار دينار عام 2019 ومما يجدر الاشارة اليه هنا ان الاختلالات الحاصلة في هذا المجال تتجلى ايضا في تمحور الصادرات باتجاه ارتفاع نسبة النفط الخام الى اجمالي الصادرات و الذي شكلت نسبته اكثر من 99.5% لمعظم السنوات من 2004 ولغاية 2019 اما الصادرات غير النفطية فلم تتجاوز 0.9 % في اي سنة من السنوات وان معدلها خلال هذه السنوات كان 0.7% (البنك المركزي، 2019) والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول(2) الهيكل السلعي العراقي لعامي 2018-2019 مليون دولار

المادة	سنة 2018	النسب الى الاجمالي %	سنة 2019	النسبة %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	6	0.0	16	0.0
المواد الخام	16	0.0	29	0.0
الوقود المعدنية والزيوت	86258	%99.9	81412	% 99.8
سلع مصنعة	75	% 0.1	128	% 0.2
مكائن ومعدات	5	0.0		
المجموع	86360	%100	81585	%100

المصدر : البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لعامي 2018-2019 .

يتبين من الجدول ان الوقود المعدني والزيوت شكلت 99.9 % من الهيكل السلعي العراقي عام 2018 و99.8% عام 2019،كذلك من الملاحظ ان توجه الصادرات والاستيرادات يتمحور باتجاه جغرافي محدد اي انها تتركز نحو بلدان محددة وهي البلدان الاسيوية وبالدرجة الثانية البلدان الاوربية اذ ان اغلب الصادرات توجهت الى دول اسيوية محددة وقد شكلت هذه البلدان نحو 67.7% من اجمالي الصادرات وحوالي 71% من اجمالي الاستيرادات اما دول اوربا الغربية فكان حجم الصادرات العراقية اليها قد شكلت بحدود 21% وكان حجم الاستيرادات حوالي 13%بمعنى ان هذه البلدان الاسيوية والاوربية تستحوذ على حوالي 89% من اجمالي الصادرات واكثر من 84% من حجم الواردات كما موضح بالجدول رقم (3) الاتي:

جدول (3) تطور حجم التجارة مع اهم الشركاء لعامي 2018-2019 مليون دولار

المجموعة الدولية	الصادرات 2018	الواردات 2018	الصادرات 2019	الواردات 2019	نسبة مساهمة الصادرات	نسبة مساهمة الواردات
الدول العربية	1369	4041	2398	3601	%2,9	%6.2
دول غرب اوربا	17424	6199	17113	7910	%21	13.6
دول اسيوية	55848	29800	55218	41212	%67.7	%70.9
دول امريكا ش	10755	2074	6210	2214	%7.6	%3.8
دول اميركا ج	336	1206	232	1553	%0.3	%2.6

المصدر: البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي الموحد .

وهذا يؤشر احد الاختلالات الحادة في مؤشرات التجارة الخارجية العراقية، في حين وعلى الرغم من كون العراق احد مؤسسي منظمة الوحدة الاقتصادية مع الدول العربية الا ان نسبه الصادرات

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

الاستيرادات الموجهة الى الدول العربية لم تشكل سوى 2.9% من اجمالي الصادرات لعام 2019 و6.2% من اجمالي الواردات لنفس العام.

3- الاختلالات المالية : تكمن الاختلالات المالية في العراق في ظهور المشكلة المالية المتمثلة بعجز الموازنة نتيجة اعتماد الموازنة بنسبة تفوق 90% على ايرادات النفط مع اهمال شبه كامل لباقي ايرادات الموازنة، ومن ثم فان انخفاض اسعار النفط تقضي بالضرورة الى عجز الموازنة، كما يلاحظ ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى اجمالي الموازنة، وهي في تزايد مستمر من سنة الى اخرى حيث بلغ اجمالي النفقات الجارية بحدود67052.9 مليار دينار عراقي عام 2018 ارتفعت الى 87301 مليار دينار عام 2019 (وزارة المالية، 2019 :جدول 17). فضلا عن اتصافها بارتفاع نسبة النفقات غير المرنة الى النفقات الجارية مع تدني نسبة النفقات الاستثمارية.

لم تكن هذه الاختلالات ومشكلة عجز الموازنة وليدة اليوم وانما ظهرت بشكل واضح منذ عام 1980 ولغاية عام 2003 الا انها ظهرت من جديد منذ عام 2013 وقد استشرت بشكل كبير عامي 2019-2020 (وزارة المالية، 2019: 17)وذلك لثلاث اسباب رئيسية، السبب الاول يتمثل بانخفاض اسعار النفط وتقليص كمية الانتاج من قبل منظمة الاوبك بعد حرب الانتاج والاسعار بين السعودية وروسيا ومن ثم انخفاض إيرادات الدولة والثاني محدودية القدرة على تقليص الإنفاق العام بسبب عدم مرونة اغلب فقرات الموازنة العامة (كالأنفاق العسكري اذ تزايدت حاجة الحكومة لمزيد من الإنفاق العسكري والأمني الناتج عن الوضع الامني غير المستقر ومحاربة داعش، وعدم مرونة نفقات الرواتب والاجور والرواتب التقاعدية والاعانات الاجتماعية فضلا عن استشراء ظاهرة الركوب المجاني)، ويتمثل السبب الثالث بانتشار جائحة كورونا لذا ارتفع العجز الحكومي بالشكل الذي اصبح من المتعذر معه منح رواتب الموظفين والمتقاعدين.

بدأ عجز الموازنة كما اسلفنا في بداية الثمانينيات نتيجة الحرب العراقية الايرانية واستمر حتى عام 2002 بزيادة النفقات على الايرادات الا ان الفترة من 2003 ولغاية 2012شهدت فائضاً في الموازنة ثم ظهر العجز مرة ثانية عام 2013 ولغاية الان (وزارة المالية دائرة الموازنة العامة 2014). ان العجز في الموازنة بلغ بحدود 5287480 مليار ديناراً عام 2013 ثم وصل الى 39273263 مليار دينار عام 2015 وتزايد هذا العجز ليصل الى 23 مليار دولار عام 2019 فضلا عن اتصاف الموازنة في هيمنة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات وهذا يعد اختلالا اخر حيث لم تقل نسبة الايرادات النفطية عن 88% من اجمالي الايرادات في جميع الاعوام وقد بلغت هذه النسبة اكثر من 92% عامي 2018-2019 بينما لم تزد نسبة الضرائب عن 3.7% من اجمالي الايرادات الموازنة لعامي 2018-2019 هذا من جهة ومن الجهة الثانية هيمنة النفقات الجارية على الموازنة مع انخفاض النفقات الاستثمارية حيث بلغت نسبة النفقات الجارية اكثر من 78% من اجمالي الموازنة عام 2018-2019، ومن جهة ثالثة شكلت النفقات ذات المرونة المتدنية النسبة الاكبر من النفقات الجارية (البنك المركزي، 2019 :الاحصاء السنوي)

4- الاختلال في السياسة النقدية والجهاز المصرفي: لم تستطع السياسة النقدية على الرغم من نجاحها في تحقيق بعض اهدافها ان تزيل العديد من الاختلالات الهيكلية التي يتصف بها الجهاز المصرفي العراقي لا سيما اعادة هيكلته باتجاه تثبيت عائديه رأس المال ومن ثم رسملة الجهاز

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

المصـــرفي على شكل شركات مساهمة تطرح اسهمها في السوق المالية والتخلص من هيمنة المصارف العائلية المهيمنة على المصارف الاهلية ومن ثم الفصل بين الملكية وادارة هذه المصارف، كذلك عدم توافر سياسة ائتمانية واضحة تخدم النشاط الاقتصادي (محمد صالح ،2012 : 34) لا سيما النشاط الانتاجي والابتعاد عن كونها مجرد شركات للتحويل المالي لا تكترث لمنح الائتمان وانما اصبح جل عملها السمسرة التي توفرها عمليات التحويل الخارجي والاستثمار بالعملة الاجنبية مما يعني بالضرورة هناك خلل هيكلي واضح في عملية الائتمان وانها لا تخدم باي حال من الاحوال النشاط الاقتصادي الانتاجي الهادف الى رفع معدلات النمو الاقتصادي، والخلل الثاني الذي يتصف به الجهاز المصـرفي هو تخلف الخدمات المصـرفية وارتفاع كلفتها وتدني الاساليب الحديثة بالعمل المصرفي (الحيالي ،2017 :199). فضلا عن انخفاض نسبة كفاية راس المال الذي يقاس بقسمة راس المال الاساس والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر وهذا يعني بالضرورة ايضا انخفاض نسبة اعلاءه المصرفية دون المستوى المعتمد (محمد صالح ،2017 : 106)والملاءة هي عبارة عن راس المال الاساسي والثانوي منسوب الى انواع المخاطر المختلفة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)، وهي تعني ضرورة التناسب بين حجم راس المال والمخاطر التي يتعرض لها وانخفاض مؤشر تطور الائتمان في الجهاز المصرفي العراقي (محمد صالح،2017 : 176) وهو مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي ويعد من المؤشرات المهمة التي تقيس تطور وكفاءة الجهاز المصـرفي وتزداد هذه النسبة كلما زاد حجم وأهمية مشاركة القطاع الخاص بالنشاط المصـرفي من جهة وزيادة حجم التمويل المقدم من قبل القطاع المصـرفي الخاص في استثمارات القطاع الخاص ،لقد تذبذبت نسبة هذا المؤشر بين 1.2% و 4% للمدة 2004 -2015 (الحيالي،2017 76)تعد هذا النسبة منخفضة جداً مما يعكس تدني كفاءة القطاع المصـرفي في توفير الأموال اللازمة لاستثمار القطاع الخاص وعلى الرغم من ذلك فان معظم هذه القروض استعملت للمضاربة من خلال مزاد بيع العملة وليس لزيادة الاستثمارات الانتاجية في القطاعات السلعية وعلى الرغم فشل البنك المركزي في ما تقدم الا ان ذلك لا يمنع من نجاحة في سياسة ادارة الصـرف في الحد من التضخم ووقف تدهور قيمة الدينار العراقي، اذ بات هناك فارق محدود بين سعر صرف الدينار وبين سعره الموازي وقد استعمل نافذة العملة في تحقيق ذلك والانتقال من سعر صرف مرن الى اسعار الصرف الثابتة، الا ان هذه الالية خلقت بالمقابل قنوات لتهريب العملة وغسيل الاموال وتسرب نسبا عالية من العملات الأجنبية الى الخارج مما اقضى الى تدني نسبة العملة الاجنبية في القاعدة النقدية.

ثانيا :التحديات التي تواجه مشكلة التنوع مع سبل مواجهتها . هناك عدة شروط واجب توافرها من اجل الانتقال الى اقتصاد متنوع بعيدا عن احادية الجانب وبالشكل الذي يفضي الى اقتصاد ذاتي النمو قادر على تحقيق تنمية مستدامة، لا سيما وان الاقتصاد العراقي يتمتع بتوافر العديد من الموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال لذا سنحاول التعرف على اهم تلك الشروط:

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

1- التحديات التي تواجه الاقتصاد الريعي وسبل معالجتها: ينبغي تقليص دور القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتطلب توافر سياسة اقتصادية كلية تتبنى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتشتمل على سياسات مالية ونقدية وتجارية تخدم الاقتصاد الوطني بعيدا عن النماذج المستنسخة وبالشكل الذي يقضي الى خلق نظام اقتصادي تنموي يهدف الى اعلاء التراكم الرأسمالي ورفع مساهمة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة بعد التخلص من النزعة الاستهلاكية بترشيد النفقات الجارية للدولة ووقف اعتماد سياسة الحرية الاقتصادية المنفلتة التى عملت على فتح الاقتصاد العراقي على مصراعيه امام السلع الاجنبية، ولتحقيق ذلك يتطلب ضرورة منح مساحات اكبر للأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الانتاجية عن طريق رفع مساهمة القطاعات السلعية بالناتج المحلي الاجمالي وخلق تنمية اقتصادية مستدامة مع اعتماد برامج لتأهيل واعادة تأهيل العمالة الوطنية عن طريق اعتماد برامج التنمية البشرية قادرة على رفع انتاجية العمل العراقي في مختلف القطاعات الاقتصادية مع تطوير اساليب الانتاج باعتماد التكنولوجية المتقدمة متى تطلب الامر ذلك هذا من جهة ومن جهة ثانية اعادة النظر بشكل جذري في الموازنة العامة بتقليص الاعتماد على الايرادات النفطية ورفع مساهمة الانواع الاخرى من الايرادات لا سيما رفع مساهمة ايرادات الضرائب وتخفيض السماحات بالنسبة للطبقات الغنية وازالة الاعفاءات من الضرائب الجمركية التي تشكل حوالي 40% من اجمالي السلع المستوردة والسيطرة على موارد المنافذ الحدودية ووضع رسوم لدخول السواح (فيزه) الراغبين بزيارة المراقد الدينية مع خفض النفقات غير الضرورية او غير المهمة في النفقات التشغيلية كا الرواتب والامتيازات للشرائح العليا من الموظفين (وزراء، وكلاء الوزارات، اعضاء البرلمان، المدراء العاملين، المستشارين، موظفى الرئاسات الثلاث) واقتصار ظاهرة الركوب المجاني على الفئات ذات الدخل المحدود، مع رفع نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة من اجل خلق فرص عمل حقيقية للحد من مشكلة البطالة، وتوجيه نسبة مهمه من الاستثمار نحو البنية التحتية للاقتصاد والى القطاعات السلعية من الاقتصاد وان يكون التنفيذ عن طريق شركات القطاع العام والشركات الاجنبية المعروفة عالميا.

2- التحديات التى تواجه القطاعات السلعية كالزراعة والصناعة وسبل معالجتها التى تتطلب اخذها بنظر الاعتبار في اي سياسة اقتصادية للدولة تعمل على اعادة الاقتصاد الى مساره الصحيح فعلى صعيد القطاع الزراعي قيام الدولة بحل مشكلة ملوحة التربة التي يمكن ازالتها بمجرد غسل التربة وزراعة المحاصيل التي تساعد في ذلك، والتخلص من محدودية الموارد المائية وشحتها والناتجة عن تخفيض حصة العراق من رافدي دجلة والفرات من قبل تركيا وتحويل مجرى الانهار التي تتوجه الى العراق التي مصدرها ايران باستخدام اسلوب مقايضة الماء من تركية وايران لقاء استمرار التبادل التجاري معهما الذي يقدر بحولي عشرين مليار دولار ، ويقدره البعض بأكثر من ذلك فضلا عن التوجه الى المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن ،واعتماد سياسة اروائية سليمة تعمل على تلافي هدر المياه الناتج عن اساليب الري المتخلفة مع تبطين قنوات الري واستخدام اسلوب التقطير في عملية الارواء .

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

كما ومن الضروري رفع نسبة وحجم المساعدات المقدمة من قبل الدولة لهذا القطاع والمتمثلة العروض الزراعية والخدمات الاخرى التي يحتاجها القطاع كالخدمات التسويقية وبخاصة النقل والخزن والإرشاد الزراعي، وتوفير المبيدات والأسمدة الكيميائية والبذور المحسنة بأسعار مناسبة ومدعومة من قبل الدولة وتوفير الآلات والمعدات والمكائن الزراعية، واعتماد سياسة حماية الانتاج الوطني ووقف سياسة الاستيراد الحالية التي ادت الى إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الزراعية المستوردة. اما بالنسبة للقطاع الصناعي فينبغي اعتماد سياسة صناعيه تستهدف دعم الصناعات التى تتصف بقدرتها التنافسية و خاصةً الصناعات التراثية والحرفية، والعمل على توفير التمويل اللازم لهذا القطاع بزيادة مبالغ التمويل الصناعي وازالة الإجراءات التى تتسم بالروتينية والتعقيد في هذا المجل مع رفع نسب استغلال الطاقات الإنتاجية لمنشآت القطاع الصناعي الخاص بتوفير الطاقة الكهربائية بأسعار مدعومة وخفض أسعار الوقود المقدم لها، كذلك انشاء مناطق صناعية تتوافر فيها البنية التحتية المناسبة وتوفير كافة الخدمات وازالة المعوقات التى تتصف بها المناطق الصناعية الحالية، ولا ننسى هنا ضرورة دعم الانتاج الوطنى باعتماد سياسة تجارية لدعم المنتوج الوطني ازاء السلع الاجنبية المنافسة ووقف سياسة الانفتاح التجاري غير المنضبط، ومن الضروري اقامة شراكة بينه وبين القطاع العام واعادة تشغيل مصانع القطاع العام التي اهملت خلال المرحلة السابقة، وتطوير قطاعي النقل والخزن وازالة المعوقات التي تحول دون ذلك، ومن المناسب تشجيع اقامة شراكات بين القطاع الخاص العراقي والقطاع الخاص في بعض الدول العربية والدول الصديقة بمساعدة الدولة.

الاســـــتنتاجـــات و التوصيات

الاستنتاجات

1- اتسم الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية بكونه اقتصاد رأسمالية الدولة ويتصف بأحادي الجانب.

2- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مع انخفاض نسبة مساهمة القطاعات السلعية.

3- هيمنة ايرادات النفط على ايرادات الموازنة ووفرتها في العديد من السنوات جعلت ضرورة تنويع الايرادات العامة وعقلانية التصرف بالمال العام ليس من اولويات السياسة المالية.

4- نظرا لتدني نسبة الاستثمار جعل الاعتماد على الادارة العامة الالية لخلق فرص العمل وتقليل البطالة حتى وان ادى ذلك الى ارتفاع البطالة المقنعة.

5- محدودية القدرة على تقليص الإنفاق العام بسبب عدم مرونة اغلب فقرات الموازنة العامة عند انخفاض ايرادات النفط مما يقضي الى ارتفع العجز الحكومي بالشكل الذي اصبح من المتعذر معه منح رواتب الموظفين والمتقاعدين.

6- عدم قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الصدمات الخارجية وانما مجرد التكيف معها.

7- اختلال ميزان المدفوعات نتيجة العجز في الميزان التجاري وتشوه هيكل الصادرات والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والاستيرادات.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

8- لم تستطع السياسة النقدية اعادة هيكلة الجهاز المصرفي باتجاه تثبيت عائدية رأس المال ومن ثم رسملة الجهاز المصرفي والتخلص من هيمنة المصارف العائلية.

9 - عدم توافر سياسة ائتمانية واضحة تخدم النشاط الاقتصادي، وتخلف الخدمات المصرفية وارتفاع كلفتها وتدني الاساليب الحديثة بالعمل المصرفي مع عدم رغبة وقدرة القطاع المصرفي في توفير القروض والأموال اللازمة والمناسبة لاستثمار القطاع الخاص وعلى الرغم من ذلك فان معظم هذه القروض استعملت للمضاربة من خلال مزاد بيع العملة وليس لزيادة الاستثمارات الانتاجية، وان هذه الالية خلقت بالمقابل قنوات لتهريب العملة وغسيل الاموال وتسرب نسبا عالية من العملات الأجنبية نحو الخارج مما اقضى الى تدني نسبة العملة الاجنبية في قاعدة النقدية.

10- انخفاض نسبة الملائة المصرفية دون المستوى المعتمد تبعا للنسب العالمية مع انخفاض نسبة كفاية راس المال

التوصيات

1- العمل على رفع نسبة مساهمة القطاعات السلعية وهذا لا يتم الا اذا تم ازالة الاختلالات الهيكلية في هذه القطاعات.

2- العمل على تنويع الايرادات العامة وعقلانية التصرف بالمال العام وجعل ذلك من اولويات السياسة المالية.

3- الكف عن الاعتماد على الادارة العامة لخلق فرص العمل وذلك بدعم القطاع الخاص وزيادة نسبة الاستثمار من الموازنة باعتبار ان تطوير القطاع الخاص ورفع نسبة الاستثمار سيقضي الى خلق فرص عمل حقيقية جديدة وتقليل حدة البطالة.

4- تقليص رواتب وامتيازات الفئات العليا من الموظفين كالوزراء واعضاء البرلمان والمدراء العامين، وتقليص ظاهرة الركوب المجاني واقتصارها على الفئات ذات الدخل المحدود وازالة النفقات غير الضرورية التي تتصف بها الادارة العامة.

5- توفير سياسة ائتمانية واضحة تخدم النشاط الاقتصادي الانتاجي وتحسين الخدمات المصرفية وخفض كلفتها مع الاعتماد على الاساليب الحديثة بالعمل المصرفي لرفع نسبة الادخار واستقطاب الادخارات السائبة لدى الافراد لتوفير السيولة الازمة لزيادة القروض والأموال اللازمة والمناسبة لاستثمار القطاع الخاص مع وضع شروط او قيود لعدم تسرب تلك القروض لأغراض غير انتاجية.

6- اعتماد سياسة استيرادية سليمة تحدد حاجات العراق الاستيرادية وتوزيع ذلك كحصص للاستيراد تبعا لحاجة السوق العراقية واعتماد اجراءات رقابية لوصول السلع الى العراق بالمواصفات التي تضمنها فتح الاعتماد من اجل ايقاف تهريب العملة الصعبة.

7- استخدام الضريبة الجمركية لوقف إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات المستوردة بالشكل الذي يضمن قدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتوج الاجنبي المستورد .

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 3

8- توفير الدعم اللازم للقطاعات السلعية مع ازالة الاختلالات الهيكلية التي تقف حائلاً دون تطويرهما وهذا يشمل كافة القطاعات التي تتصف بتواجد اختلالات هيكلية فيها.
9- ضرورة تطوير القطاع السياحي لا سيما السياحة الدينية من خلال اقامة البنية التحتية الملائمة مع وضع رسوم دخول لا سيما للزيارات الدينية للسواح غير العراقيين.

المصادر

أ- الإطاريح

1-ياسمين هلال ادريس الحيالي: التحرير المالي ودوره في تحديد اتجاهات الصناعة المصرفية في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد 2017.

ب- التقارير

1- البنك المركزي العراق البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والبحث تقارير لسنوات مختلفة.
1- البنك المركزي العراقي: التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018.
2- وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة التنمية البشرية قسم سياسة التشغيل والقوى العاملة للسنوات 2004 -2010.
3- وزارة المالية دائرة الموازنة العامة، مديرية العامة للإحصاء والبحث تقارير لسنوات مختلفة كذلك وزارة المالية دائرة الموازنة العامة.
4- وزارة المالية: دائرة المحاسبة العامة التقرير لعامي 2018-2019
5- قانون الموازنة رقم 1 لسنة 2019 ص5. الوقائع العراقية العدد 4529.

ت - الكتب العربية والمجلات

(1)جون كينت كالبرث: تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر ترجمة احمد فؤاد ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000 .
(2)عدنان داود العذاري: التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في الاردن مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية 2002
(3)عماد العاني: اصلاح قطاع المالية العامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 28 سنة2011.
(4)رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، ج1 دار النهضة، القاهرة 1966.
(5)رمزي زكي: بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي القاهرة .1985.
(6)رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، الكويت 1997 .
(7)كريم مهدي حسناوي: مبادئ علم الاقتصاد، مطابع بيروت الحديثة، 2011 .
(8)كوثر عباس: اموال العراق وسوء الادارة الامريكية، اوراق دولية العدد 142، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد 2005 .
(9) محسن خليل: تصدع الهيكل الثالث دار شؤون الثقافة العامة بغداد 1989
(10) محمود عبد الفضيل: الهجرة الدولية في الوطن العربي، عمان الاردن 1981 .

(11)محمـود عبـد الفضـيل: السـلوك والاداء الاقتصـادي للدولـة النفطيـة الريعيـة في المنطقـة العربية بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1989 .
(12) مصطفى حسن: تطور نظرية الريع، الطبعة الاولى، مطبعة جامعة المنوفية، 1995.
(13) مظهر محمد صالح: السياسة النقدية للعراق، بيت الحكمة، بغداد 2012.
(14)مظهـر محمـد صـالح: السياسـة النقديـة للبنـك المركـزي ومتطلبـات الاسـتقرار الاقتصـادي والنمو الاقتصادي.
(15) سالم النجفي: سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، بيت الحكمة ط1بغداد 2002

ث- المصـــادر الاجنبية

(16)H.B.Chenery ,Structural Change & development Policy ,a Word bank research publication Oxford University press 1975.